Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2021/0042893/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Subject: "Submission COVID-19 & migrants report"

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated May 10th 2021, and its attachment the letter and the questionnaire on: "**the impact of COVID-19 on the human rights of migrants**", addressed by the Special Rapporteur on the human rights of migrants, in preparation to his forthcoming report to be presented to the 76th session of the General Assembly 2021.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the information** received by the following Competent Authorities in the State of Qatar with regard to the above mentioned subject:

- Ministry of Administrative Development, Labour & Social affairs.
- Qatari National Committee for Education Culture and Science.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, June 14th 2021

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) - Geneva
Special Procedures Branch
Office of the Special Rapporteur on the human rights of migrants
United Nations Office at Geneva, CH1211 Geneva 10
Email : migrant@ohchr.org

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax : 022 791 04 85 - E-mail : geneva@mofa.gov.qa

- **Ministry of Administrative Development, Labour & Social affairs.**

تأثير كوفيد 19على حقوق الانسان للمهاجرين

(استبيان المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمهاجرين)

2- يرجى الإشارة لتدابير ومبادرات التضامن التي تم وضعها أو المخطط لها من قبل الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لدعم المهاجرين في سياق الوباء.

الرد:

حرصت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على تعزيز الشراكة مع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني لمجابة التحديات المرتبطة بتفشي فيروس كوفيد19 ، وتولت تنفيذ العديد من المبادرات التوعوية بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ولا سيما جمعية قطر الخيرية، ووزارة المواصلات والاتصالات من خلال "برنامج التواصل الأفضل".

كما عملت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على التواصل المستمر مع الملحقين العماليين والجاليات العمالية بالدولة لاطلاعهم على آخر المستجدات، وتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق لتقديم الدعم والمساندة للعمالة الوافدة بالدولة. وفي هذا الإطار نظمت الوزارة يوم 1 مايو 2020 بمناسبة الاحتفال بيوم العمال العالمي اجتماعا "عن بعد" مع قادة الجاليات الوافدة في دولة قطر والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب وعدد من القيادات العمالية الدولية. كما تم تنظيم احتفال على شبكة الإنترنت باليوم العالمي للعمال المنزليين في شهر يونيو من عام 2020، للتوعية بأهمية العمل الذي يقوم به المستخدمون بالمنازل خلال أزمة كوفيد19 ودورهم الأساسي في رعاية الأسر في هذه الظروف وضرورة الاهتمام بهم وحماية حقوقهم. وخلال هذه المناسبة، تُرجم مقطع فيديو للتوعية بحقوق ومسؤوليات العمال المنزليين وكتيّب معلومات للعمال المنزليين، إلى (10) لغات بالشراكة مع منظمة غير الحكومية، وإعداد كتيّب معلومات من أجل أصحاب عمل العمال المنزليين باللغتين الإنكليزية والعربية، ويجري نشر هذه الأدوات على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والمكاتب الحكومية والاتحاد الدولي للعمال المنزليين.

وحرصت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على التعاون مع ممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال باللجان المشتركة من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وتضم اللجان ممثلين عن إدارة الشركة وممثلين منتخبين عن العمال وتعقد اجتماعات دورية لمناقشة الأمور المتعلقة بشؤون العمل داخل المنشأة. وتسعى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية من خلال الاجتماعات الدورية مع تلك اللجان (بما فيها الاجتماعات عن بعد) والتواصل المكثف مع ممثلي العمال إلى مشاركتهم في جهود توعية العمال حول طرق الوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19) وتزويدهم بالإرشادات الصحية.

4- يرجى تقديم معلومات عن الإجراءات المتخذة لمنع ومعالجة التمييز العنصري وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من التعصب الذي يواجهه المهاجرون، ولا سيما في سياق كوفيد19

الرد:

واصلت الدولة جهودها الرامية إلى دعم المساواة في الحقوق وعدم التمييز بكفالة وتعزيز حقوق العمال الوافدين، وفقا للأهداف المحددة برؤية قطر الوطنية 2030، التي تهتم بالعمال الوافدين باعتبارهم طاقة منتجة تساهم في تحقيق التنمية في دولة قطر وهو ما يستوجب ضمان حقوقهم وسلامتهم خاصة في ضل أزمة تفشي فيروس كوفيد19 حيث تم اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحماية جميع العمال بشكل عام سواء كانوا قطريين أو غير قطريين، ورعاية العمال وتوفير الوقاية والرعاية الصحية المجانية، التي تتكامل مع الحماية الاجتماعية، لفائدة كل أفراد المجتمع دون تمييز ولا سيما العمال الوافدين من خلال تنفيذ سياسات استجابة اقتصادية واجتماعية وشاملة للجميع ضمانا لاستدامة الأعمال والوظائف. وعملت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على تكثيف حملات التوعية وتشديد الرقابة والتفتيش على مواقع العمل وسكن العمال الوافدين ووسائل نقلهم حرصا على الالتزام بالاشتراطات الصحية والاجراءات الاحترازية من تفشي الفيروس والتأكد من حصول العمال الوافدين على السكن والغذاء اللائق ودفع أجورهم ومستحقاتهم بانتظام في مواعيدها، كما حرصت الوزارة على تلقي شكاوى العمال الوافدين واستفساراتهم من خلال الخط الساخن على مدار الساعة وخدمات الرسائل النصية وعلى الموقع الالكتروني للوزارة وتطبيق آمرني للهواتف الذكية، فضلا عن تعزيز التعاون والتنسيق مع الجاليات العمالية وممثلي العمال الوافدين من مختلف الجنسيات.

وتم في السنوات الأخيرة استحداث قوانين وإجراءات لدعم حقوق العمال الوافدين ومزيد حمايتهم وتعزيز اندماجهم وتعايشهم المشترك في المجتمع القطري. وواصلت الدولة خلال أزمة كوفيد19 هذه الجهود واعتمدت تشريعات جديدة في الفترة الأخيرة تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة وحققت إنجازات تاريخية ألغت بموجبها نظام الكفالة وكفلت حركة العمال في سوق العمل وحقهم في السفر وتغيير الوظائف واعتمدت حدًا أدنى للأجور يشمل جميع فئات العمال من مختلف الجنسيات كما تم انشاء اللجان العمالية المشتركة بما يفسح المجال للعمال بمختلف ثقافاتهم وجنسياتهم لإسماع صوتهم والتعبير عن مشاغلهم وعرض شكاواهم ومناقشتها في إطار اللجان العمالية المشتركة سعيا إلى إيجاد حلول رضائية مناسبة. وتقوم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بحملات متواصلة لزيادة وعي أصحاب العمل والعمال الوافدين من مختلف الثقافات بحقوقهم ومسؤولياتهم، لغاية تحسين بيئة عملهم وتحقيق تعايشهم الإيجابي المشترك.

6- يرجى تقديم معلومات عن أي تشريع أو سياسة ذات صلة تم تبنيها أثناء الوباء فيما يتعلق بتسوية أوضاع المهاجرين، بما في ذلك أولئك الذين هم في وضع غير نظامي، من خلال اعتماد إجراءات ومسارات تسوية الوضع القانوني، على سبيل المثال، وتمديد تأشيرات العمل وغيرها من التدابير المناسبة لتحسين العمل اللائق والظروف المعيشة الكريمة وتعزيز مساهمات المهاجرين وتعزيز التعاون. يرجى توضيح ما إذا كانت برامج التسوية مصممة كحلول طويلة الأجل.

الرد:

حرصت الدولة على تقديم الرعاية الصحية المجانية لجميع العمال دون تمييز في حالة الإصابة بالفيروس وهو ما يشمل المستخدمين بالمنازل، حيث يتلقى جميع العمال العلاج المجاني بصرف النظر عن وضعهم القانوني خلال هذه الازمة، دون حاجة الى بطاقة صحية وبصرف النظر عن مخالفتهم لقوانين الإقامة. كما يتلقى جميع العمال حاليا التطعيم مجانا ضد الفيروس وفقا للخطة الوطنية المقررة لهذا الغرض.

وتم تنظيم حقوق والتزامات العمال الوافدين وأصحاب العمل بمجموعة سياسات تم اعتمادها من الدولة ووضع اشتراطات للاتفاق بين الطرفين على خفض الراتب بشكل مؤقت أو الحصول على إجازة سنوية براتب أو بدون راتب، مع إلزام صاحب العمل في جميع الأحوال بتوفير الغذاء والسكن التي تعتبر من المبادئ الأساسية للعلاقة بين العامل وصاحب العمل خلال هذه الازمة. وتم التركيز على أهمية الحوار الاجتماعي والتنسيق والتعاون في هذه الفترة لتقليل الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والتأكيد على ضرورة التعاون التام بين جميع الأطراف المعنية وتكثيف التواصل بين وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وأصحاب العمل والعمال إلى حين تخطي الأزمة وتحقيق التعافي من آثارها السلبية.

ونظرا إلى تعليق عمليات الاستقدام وإيقاف إصدار تأشيرات العمل مؤقتا خلال فترة إغلاق المطارات، عملت الوزارة على تدوير العمال الوافدين في السوق المحلي خلال أزمة كوفيد 19 حيث تم بالتعاون مع غرفة قطر إنشاء منصة إلكترونية لتدوير العمالة في سوق العمل المحلي وإتاحة الفرصة للشركات بالتعاقد مع العمالة التي تم الاستغناء عنها بسبب تداعيات جائحة كورونا.

ولهذا الغرض، تم تعديل قانون العمل بموجب المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2020 الذي أحدث تغييرات أساسيّة تكفل للعمال الوافدين التنقل في سوق العمل المحلي وتيسير انتقالهم إلى جهة عمل أخرى بإلغاء "شرط عدم ممانعة صاحب العمل الحالي" لتغيير العامل لجهة عمله، حيث أصبح بإمكان العامل انهاء عقد العمل قبل انتهاء مدته بشرط احترام فترة الاخطار بما من شأنه تسهيل تدوير العمالة في سوق العمل المحلي.

وفي ذات السياق، واستكمالا للتدابير الهادفة إلى تعزيز العمل اللائق، تم إقرار حد أدنى غير تمييزي لأجور العمال والمستخدمين بالمنازل بموجب القانون رقم 17 لسنة 2020 الذي يشمل جميع فئات العمال في كل القطاعات علما بأنه سبق لدولة قطر إلغاء مأذونية الخروج وإقرار حق العمال الوافدين، بجميع فئاتهم، في مغادرة الدولة بحرية وتم بذلك تفكيك نظام الكفالة وإلغاءه نهائيا بموجب التعديلات التشريعية الأخيرة التي تعتبر انجازات تاريخية لفائدة العمال الوافدين وهي الأولى من نوعها في المنطقة. ونؤكد أن الهدف من هذه الجهود هو تحقيق إنجازات دائمة تستفيد منها الأجيال القادمة وفقا لسياسات الدولة التي تلتزم بتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمال بما يتماشى مع الرؤية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

7-يرجى الإشارة إذا قامت بلدكم بتبني أو تخطيط لتبني استجابة اجتماعية-اقتصادية لكوفيد19 وخطة تعافي. وإذا ما تم النظر في النهج القائم على حقوق الانسان والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين لضمان عدم ترك أي أحد غير مشمول. يرجى توضيح الآليات المتاحة التي تمكن مختلف أجزاء الحكومة وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من المشاركة في جميع مراحل الاستجابة وخطط التعافي ومراقبتها.

الرد:

منذ ظهور جائحة فايروس كورونا (كوفيد19) في العالم قامت دولة قطر باتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحماية جميع العمال بشكل عام سواء كانوا قطريين أو غير قطريين. ووضعت سياسة واضحة لضمان الاستجابة العاجلة والتنفيذ الفعلي لهذه التدابير. حرصا على القيام بدور فعال في تطبيق قانون العمل ورعاية العمال وتوفير الوقاية والرعاية الصحية. التي تتكامل مع الحماية الاجتماعية. أما الفئات المستهدفة من التدابير المشار إليها فتتمثل في العمال الوافدون الذين يشكلون 80 في المائة من سكان قطر وأكثر من 92 في المائة من قوتها العاملة. بمن فيهم العمال المنزليون وخاصة النساء منهن. بالإضافة الى أصحاب العمل الذين تقع عليهم المسؤولية الاجتماعية في التصدي لهذا الوباء.

وتتضح سياسة الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها الدولة من خلال الإجراءات التالية:

• اعتماد حزمة من الحوافز المالية لمساعدة القطاع الخاص ضمانا لاستدامة الأعمال. حيث أعلنت اللجنة العليا لإدارة الأزمات برئاسة سمو أمير دولة قطر "حفظه الله" عن تخصيص 75 مليار ريال قطري في إطار حزمة من الحوافز المالية لمساعدة القطاع الخاص.

• قرر مجلس الوزراء تقليص عدد الموظفين بالجهات الحكومية والعمال المتواجدين بمقرات العمل. وتنظيم العمل عن بعد بالنسبة لبقية العمال والموظفين.

• تنظيم العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال خلال الأزمة بمجموعة سياسات تم اعتمادها من الدولة مع التركيز على التوعية وتقديم الرعاية الصحية المجانية.

• الاعفاء من فواتير الكهرباء والماء لكافة القطاعات ودعم ايجارات المباني

• التوعية وتقديم الرعاية الصحية المجانية لجميع العمال دون تمييز وهو ما يشمل المستخدمين بالمنازل. وبصرف النظر عن وضعهم خلال هذه الازمة. دون حاجة الى بطاقة صحية وبصرف النظر عن مخالفتهم لقوانين الإقامة.

وأصدرت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية توجيهات لتنظيم العلاقة التعاقدية خلال الأزمة بين العمال وأصحاب الذين تم الزامهم بدفع الرواتب بانتظام.

وتم إقرار حزمة من الحوافز المالية للقطاع الخاص بقيمة 75 مليار ريال قطري أي حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي. واعتماد عدة برامج واتخاذ جملة من التدابير لدعم الشركات أهمها برنامج الضمانات الوطنية الذي تم من خلاله تخصيص ضمانات بنكية بقيمة 5 مليار ريال لمنح قروض ميسرة بدون فوائد أو رسوم للشركات الخاصة من أجل مساعدتها على دفع رواتب العمال وذلك بالنسبة للأنشطة والشركات المتضررة من الازمة. وتهدف

حزمة الحوافز التي تم اقرارها لفائدة القطاع الخاص الى مساعدة أصحاب العمل على مواصلة دفع الرواتب والأجور بانتظام. وقد حرصت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على مراقبة دفع الأجور في الآجال المحددة بواسطة نظام حماية الأجور الذي يضع آلية التدقيق الإلكتروني لضبط المخالفين وتوقيع عقوبات على المنشآت التي تتأخر في دفع الأجور . وتم تحديث نظام حماية الأجور من أجل رصد الدفعات التي تقل عن الحد الأدنى للأجور بما في ذلك بدلات الغذاء والسكن للعمال. كما تم تعزيز المستحقات المالية للعمال وتشديد الرقابة والعقوبات على أصحاب العمل المخالفين ضمن التعديلات الأخيرة لقانون العمل بموجب المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2020 المشار إليه.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية الكبرى للحوار الاجتماعي والتعاون مع أصحاب العمل والعمال لمجابهة تداعيات الأزمة ودور اللجان العمالية المشار إليها سابقا (ردا على السؤال 4) ودعم الشراكة مع المجتمع المدني لضمان استمرار توفير المواد الغذائية ومواد التعقيم وجميع مستلزمات المعيشة عند الضرورة للشركات والعمال. فضلا عن تدخل صندوق دعم وتأمين العمال الذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم (17) لسنة 2018 لضمان دفع مستحقات العامل في حال **افلاس الشركة** أو تعثرها. حيث تم صرف المستحقات المالية لما مجموعه **5744** عامل بقيمة **14 مليون** ريال (أي ما يعادل 3.85مليون دولار أمريكي) منذ انشاء الصندوق.

8- هل واجهت الحكومة تحديات محددة في حماية وإعمال حقوق الانسان للمهاجرين في سياق كوفيد19 بما في ذلك حقهم في الصحة والسكن والتعليم والمعلومات والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية والعودة الآمنة والكريمة وإعادة الادماج المستدامة وغيرها؟ يرجى تقديم معلومات عن الممارسات والفرص الناشئة لتعزيز حماية المهاجرين في سياق كوفيد19.

الرد:

واجهت دولة قطر مثل جميع البلدان الأخرى في العالم تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة مرتبطة بجائحة COVID-19. وهو ما استوجب وضع سياسات عاجلة ومنسقة بشكل جيد لمواجهة تداعيات الأزمة، ومعالجة آثارها السلبية على الاقتصاد وسوق العمل من خلال اعتماد جملة من التدابير التي توفر الحماية الشاملة للجميع دون استثناء ولا سيما أصحاب العمل والعمال الوافدين، مثلما سبق شرحه.

ونؤكد في هذا الصدد على حصول جميع العمال الوافدين على الرعاية الصحية المجانية دون تمييز بصرف النظر عن وضعهم القانوني خلال الأزمة كما أنهم يتلقون العلاج من الإصابة بالفيروس ودون حاجة للبطاقة الصحية مثلما سلف شرحه.

وفي إطار التدابير الوقائية من تفشي الفيروس وتوفير الحماية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، حرصت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على التزام أصحاب العمل بالاشتراطات الصحية لمساكن العمال الوافدين وتضمنت التعديلات الأخيرة لقانون العمل عقوبات على المخالفين لاشتراطات ومواصفات الصحة والسلامة في مساكن العمال المحددة بالقرار الوزاري (18) لسنة 2014. ونفذت الوزارة حملات تفتيش صارمة لمراقبة امتثال أصحاب العمل لتلك الاشتراطات.

وتحرص الوزارة أيضا على التواصل المستمر مع سفارات الدول المرسلة للعمال والملحقين العماليين ورؤساء الجاليات العمالية بالدولة لاطلاعهم على آخر المستجدات، وتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق لتقديم الدعم والمساندة للعمالة الوافدة بالدولة وضمان صحة وسلامة جميع العمال والتأكد من دفع أجورهم واستحقاقاتهم.
وتتولى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المختصة والشراكة مع الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني تنظيم حملات توعية واسعة للعمال واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحمايتهم وضمان حصولهم على السكن والغذاء والخدمات الأساسية وجميع مستلزمات المعيشة، فضلا عن تدخل صندوق دعم وتأمين العمال الذي تم إنشاؤه في دولة قطر لضمان دفع مستحقات العامل في حال افلاس الشركة أو تعثرها.

وخلال الأزمة تم تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية من أجل اعتماد أفضل الممارسات للتصدي لانتشار الفيروس ومناقشة أثر الأزمة على الاقتصاد العالمي وتبادل وجهات النظر حول مستقبل العمل في سبيل تحقيق التعافي الاقتصادي المستدام، فضلا عن تبادل الخبرات مع دول الجوار والدول الأخرى التي تواجه نفس التحديات.
كما عملت الوزارة على تحقيق استجابة شاملة للأزمة بالتنسيق والتعاون مع غرفة قطر وبنك قطر للتنمية وممثلي الشركات، وذلك لتنظيم العمل والعلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال وتوضيح الحلول المناسبة لتخطي الازمة بمشاركة جميع الجهات ذات الصلة. ويتم التنسيق أيضا مع رؤساء وأعضاء مجالس الأعمال والغرف التجارية الأوروبية في دولة قطر، بهدف التواصل مع مجتمع الأعمال ومناقشة آخر التطورات والتعديلات وعرض الجهود المشتركة خلال هذه الفترة لمواجهة تحديات أزمة كوفيد-19 والتوعية بالاصطلاحات التشريعية في قطاع العمل.

- **Qatari National Committee for Education Culture and Science.**

الإجراءات الوقائية و الاحترازية التي تم اتخاذها بقطاع الخدمات المشتركة من بداية ظهور جائحة كورونا

أولاً: التنسيق و التواصل مع وزارة الصحة العامة:
1. منذ بداية جائحة كورونا، قامت وزارة التعليم و التعليم العالي بالتنسيق مع الجهات المختصة في وزارة الصحة العامة و تشكيل فرق لمتابعة المستجدات و التوجيهات الصادرة في هذا الشأن.
2. بدأ تعاون مشترك بين إدارة الصحة و السلامة بوزارة التعليم و التعليم العالي و إدارة حماية الصحة و مكافحة الأمراض الانتقالية بوزارة الصحة العامة للتنسيق و التواصل مع المدارس الحكومية و الخاصة.
3. التنسيق مع الجهات المختصة في وزارة الصحة العامة لتزويد وزارة التعليم و المدارس بالإرشادات و التوجيهات اللازمة، مثل: ✓ بروتوكول الصحة المدرسية لإجراءات الصحة و السلامة الاحترازية خلال جائحة كوفيد-19. ✓ إجراءات السلامة لليوم المدرسي. ✓ توصيات إجراءات سلامة الأغذية في المقصف المدرسي. ✓ الآلية الصحية السليمة لتناول الوجبة الغذائية في المدرسة في ظل الظروف الراهنة. ✓ قائمة الأمراض المزمنة التي لا ينصح فيها الطالب/الموظف المصاب بالحضور الفعلي إلى المدرسة. ✓ بروتوكول تحديد المخالطين في المدارس (آلية تحديد المعلم المخالط و الطالب المخالط في المدرسة). ✓ الإجراءات الاحترازية في مدارس الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: مدارس الهداية و مجمع التربية السمعية. ✓ إعداد دليل إرشادات حقيبة الغذاء الصحية و الآمنة.
4. العمل على تنفيذ توصية الصحة بتعليق الدراسة في بعض المدارس بناء على عدد الإصابات و المخالطين و رفعها للوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة.
5. مشاركة الصحة في تقييم خطة تطبيق الإجراءات الاحترازية للوقاية من عدوى فيروس كورونا في المدارس الحكومية و المدارس الخاصة.
6. التنسيق لحملة تطعيم الانفلونزا للكادر التعليمي و الإداري في مدارس المرحلة الابتدائية.
7. البدء بإجراء الفحص السريع للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا في المدرسة للموظفين غير المتطعمين و ذلك بالتنسيق مع تمريض الصحة المدرسية.

ثانياً : الإجراءات الاحترازية و التدابير الوقائية للحد من تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الوزارة و المدارس:
1. التواصل المباشر و التنسيق مع وزارة الصحة العامة للتعقيم و الكشف عن المخالطين في حالات الإصابة المؤكدة أو المشتبه بها في الوزارة أو المدارس.
2. الرد على الاستفسارات/الطلبات/البلاغات الواردة بشأن الإصابات المؤكدة/حالات الاشتباه في الوزارة و المدارس الحكومية و الخاصة من خلال التواصل المباشر مع مدير إدارة الصحة و السلامة.
3. إصدار و نشر تعاميم و إرشادات الإجراءات الاحترازية و التدابير الوقائية في المدارس و الوزارة.
4. إعداد "دليل سياسات الإجراءات الاحترازية الوقائية من فيروس كورونا في وزارة التعليم و التعليم العالي".
5. المشاركة في إعداد "الخطة الوطنية للاستجابة لفيروس كورونا وخطط الجهات الحكومية" ضمن أعمال اللجنة الوطنية المختصة بفيروس كورونا بعضوية سعادة وكيل الوزارة.
6. تخصيص غرف عزل حالات الاشتباه بالإصابة بمرض فيروس كورونا في الوزارة و المباني الإدارية التابعة لها.
7. توفير معقمات للأيدي في مبنى الوزارة و المباني الإدارية و التعليمية.
7. تطبيق الإجراءات الاحترازية و تعليمات استخدام المصعد.
8. وضع ملصقات المسافات الآمنة في منطقة استقبال الجمهور بمبنى الوزارة.
9. الفحص اليومي و قياس درجات الحرارة للموظفين جميعاً قبل دخول مبنى الوزارة.
10. التأكد من إبراز تطبيق احتراز باللون الأخضر للموظفين و المراجعين قبل دخول مبنى الوزارة.
11. تدريب حراس الأمن في برج الوزارة للقيام بالإجراءات الاحترازية للموظفين و المراجعين.
12. التوجيه و المتابعة لتوفير الإجراءات الاحترازية و التدابير الوقائية اللازمة للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 و حماية منتسبي الوزارة من خطر الإصابة بالعدوى في المقر الدائم للوزارة، و ذلك وفقاً لتوصيات وزارة الصحة العامة مع بداية كل مرحلة من مراحل الرفع التدريجي للقيود.

الإجراءات الوقائية و الاحترازية التي تم اتخاذها بقطاع الخدمات المشتركة من بداية ظهور جائحة كورونا

13. افتتاح مصليات المقر الدائم للوزارة وفقاً للإجراءات الاحترازية الموصى بها.

ثالثا: التوعية و التثقيف للوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19):

1. تنظيم محاضرة توعوية تستهدف موظفي الوزارة و ذلك للتعريف بمرض فيروس كورونا و طرق الوقاية منه في تاريخ 2020/2/17م بالتعاون مع الهلال الأحمر القطري.
2. إصدار نشرة إلكترونية لإرشادات الوقاية من مرض فيروس كورونا باللغة العربية و الإنجليزية و نشرها لطلبة المدارس الحكومية و الخاصة، تتضمن التوصيات الموحدة للوقاية من انتشار العدوى و خاصة الوقاية من مرض فيروس كورونا.
3. تنظيم ورشة تثقيفية تستهدف العاملين في شركات النظافة و الضيافة عن مرض كورونا و الإجراءات الوقائية في العمل، مع التدريب العملي على الطريقة الصحيحة لغسيل الأيدي و لبس الكمام و القفازات (قبل قرار تغيير وقت حضور عمال النظافة).
4. التنسيق مع برنامج وخدمات الصحة المدرسية بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية لتوعية الطلبة و منتسبي المدارس حول الوقاية من مرض كورونا و تثقيفهم بالأعراض المتصلة بهذا المرض و الإجراءات الواجب اتخاذها في حال الاشتباه بالإصابة في المدرسة عن طريق تمريض المدارس (قبل قرار تعليق الدراسة).
5. تزويد إدارات الوزارة بالإرشادات و التوجيهات المعتمدة من وزارة الصحة العامة و منظمة الصحة العالمية، مثل:
   - ✓ إرشادات تنظيف المرافق و المنشآت الغير صحية.
   - ✓ كيفية حماية الطلاب و العاملين في المدارس و دور الحضانة.
   - ✓ إجراءات غرف عزل حالات الاشتباه.
   - ✓ تعليمات استخدام المصعد في وزارة التعليم و التعليم العالي.
   - ✓ دليل مسؤوليات جهات العمل لمنع انتشار الفيروس داخل مكان العمل.
6. إعداد رسائل توعوية تثقيفية للطلبة و موظفي المدارس و موظفي الوزارة، و ذلك من خلال جمع و نشر الرسائل التوعوية التثقيفية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية و وزارة الصحة في قطر للوزارة و المدارس الحكومية و الخاصة، و توجيه المدارس لنشرها للطلبة في مختلف الوسائل المتاحة، بالإضافة إلى النشر في الحسابات الرسمية للوزارة في وسائل التوصل الاجتماعي.
7. إنتاج أفلام توعوية عن الإجراءات الاحترازية في المدارس:
   - ✓ فيلم الإجراءات الاحترازية خلال فترة اختبارات نهاية العام الدراسي 2020/2019.
   - ✓ فيلم الإجراءات الاحترازية مع بداية العام الدراسي 2021/2020.
8. إصدار تعاميم و نشرات و توعوية متنوعة عن الإجراءات الاحترازية الأساسية و التفصيلية في المدرسة بهدف توعية المجتمع المدرسي و أولياء الأمور، تتضمن هذه التعاميم الإجراءات الاحترازية المطلوب تطبيقها خلال اليوم الدراسي.
9. التوعية في وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة من خلال حضور اللقاءات و الندوات.

رابعاً : إجراءات العمل والتعلم عن بعد :

1. فتح صلاحية استخدام VPN لموظفي المداري للعمل عن الأنظمة عن بعد ، وتصميم دليل مستخدم لتوضيح آلية تفعيل استخدام البرنامج
2. تطوير بوابة التعلم عن بعد (Qlearning) بتوفير الخدمات التالية من خلالها:
   - خدمة الدخول الى منصة TEAMS وأدلة الاستخدام الخاصة بها
   - خدمة استعادة كلمة المرور بحيث يستطيع الطلاب استعادة كلمة المرور الخاصة بهم في أنظمة الوزارة المتاحة لهم
   - روابط مباشرة للقنوات التعليمية (قطر التعليمية 1، قطر التعليمة 2)
   - رابط لبوابة مصادر التعلم.

الإجراءات الوقائية و الاحترازية التي تم اتخاذها بقطاع الخدمات المشتركة من بداية ظهور جائحة كورونا

○ روابط مباشرة للقنوات التعليمة على اليوتيوب مصنفة وفقاً للصفوف والمراحل الدراسية. ○ توفير خطة التعلم عن بعد الخاصة بالوزارة. ○ استعراض الاختبارات التجريبية للثانوية العامة والاجابات النموذجية لها
3. تطوير بوابة مصادر التعلم والتي توفر خدمات الكتب الدراسية للصف الثاني عشر مصنفة حسب الصفوف ومناهج اللغة الانج التفاعلية
4. التنسيق مع المدارس لتجهيز الأجهزة اللوحية المتوفرة فيها وإعادة توزيعها على الطلبة الذين لا تتوفر لديهم أجهزة بالمنازل "عدد 2194 جهاز .
5. توفير شرائح إنترنت للطلاب (عدد 4170 شريحة).
6. توفير فريق دعم فني لتقديم الدعم الفني اللازم على مدار الساعة للطلبة وأولياء الأمور .
7. تصميم وتطوير بوابة خاصه للتعلم عن بعد لتسهيل وصول الطلبة وأولياء الأمور لجميع الخدمات التي يحتاجونها مثل قنوات اليوت وخدمة تغيير الباسورد ومصادر التعلم.
8. تم توفير فريق للمشاركة في رفع الأسئلة التي تم إعدادها من فريق تسجيل الدروس على منصة التميز وكذلك المشاركة في رفع الدروس المصورة على قنوات اليوتيوب
9. العمل على زيادة سرعة IPVPN بمركز التدريب والتطوير والذي كان مقراً لتسجيل الدروس
10. زيادة سرعة خط الإنترنت في مركز البيانات QDC3 لمساعدة الطلبة على الدخول من خلال الإنترنت إلى تطبيقات التعليم عن بعد .
11. تصميم مقاطع فيديو توعوية ورفعها على بوابة التعلم عن بعد وهي بمثابة "دليل مستخدمين" للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور لبرنامج مايكروسوفت تيمز .
12. تم تحويل 72% من خدمات الوزارة الى خدمات الكترونية وتم إضافة تحسينات وتسهيل إجراءات خدماتنا لتسهيل عملية إتمام خد الوزارة بكل سهولة .
خامساً : توفير متطلبات الإجراءات الاحترازية و الوقائية للوزارة و المباني الإدارية التابعة لها و المدارس:
1. توفير متطلبات النظافة و معدات الوقاية الشخصية من خلال تركيب أجهزة معقمات الأيدي، الكمامات، القفازات، أجهزة قياس الحرارة في مبنى الوزارة والمباني الإدارية التابعة له.
2. التعميم على المدارس لاستلام أدوات الإجراءات الاحترازية (أجهزة قياس الحرارة) و معدات الوقاية الشخصية (الكمامات – القفازات – معقمات الأيدي – مطهرات الأسطح) لاستخدامها خلال فترة اختبارات نهاية العام الدراسي 2020/2019 من المخازن العامة للوزارة.
3. قبل بداية العام الدراسي 2021/2020 قامت الوزارة بتوجيه المدارس بآلية توفير كافة الاحتياجات من مستلزمات الصحة و السلامة للمدارس من خلال الشراء المباشر الذي يضمن للمدارس حصولها على هذه الاحتياجات ضمن شروط و مواصفات عالية الجودة و موحدة، تتضمن متطلبات الإجراءات الاحترازية: ✓ معدات الوقاية الشخصية مثل الكمامات، القفازات، مطهرات الأيدي، و معقمات الأسطح. ✓ أجهزة قياس الحرارة لاستخدامها عند مداخل المدرسة و في الحافلات المدرسية. ✓ متطلبات أخرى مثل: وضع الملصقات الأرضية للمسافات الآمنة، و وضع الإرشادات و الملصقات التوعوية للتذكير بالإجراءات الاحترازية، ...
سادساً : الإجراءات الوقائية و التدابير الاحترازية في مراكز اختبارات نهاية العام الدراسي 2020/2019:
1. متابعة توفر تمريض لمراكز اختبارات الشهادة الثانوية العامة و تعليم الكبار مع برنامج خدمات الصحة المدرسية بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية.

الإجراءات الوقائية و الاحترازية التي تم اتخاذها بقطاع الخدمات المشتركة من بداية ظهور جائحة كورونا

2. إعداد خطة متطلبات الإجراءات الاحترازية و التدابير الوقائية في مراكز الاختبارات.
3. إعداد دليل الصحة و السلامة لاختبارات نهاية العام الدراسي 2020/2019.
4. متابعة حالات الإصابة/الاشتباه بفيروس كورونا (كوفيد-19) في مراكز اختبارات الشهادة الثانوية العامة و تعليم الكبار و التنسيق مع وزارة الصحة العامة.
5. توفير الكميات المناسبة من (الكمامات – القفازات – معقمات الأيدي – مطهرات الأسطح – أجهزة قياس الحرارة) في مراكز الاختبارات.
6. تعقيم مراكز الاختبارات في حال رصد حالات إصابة مؤكدة فيها بالتنسيق مع إدارة الخدمات العامة و شركة ماكرو.
7. متابعة تنفيذ خطة الإجراءات الوقائية و التدابير الاحترازية خلال فترة اختبارات الدور الثاني: ✓ توفير تمريض لمراكز الدور الثاني بالتعاون مع برنامج خدمات الصحة المدرسية بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية. ✓ متابعة حالات الإصابة/الاشتباه بفيروس كورونا (كوفيد-19) في مراكز اختبارات الدور الثاني و التنسيق مع وزارة الصحة العامة. ✓ توفير الكميات المناسبة من (الكمامات – القفازات – معقمات الأيدي – مطهرات الأسطح – أجهزة قياس الحرارة) في مراكز الاختبارات والتنسيق مع قسم المشتريات و المخازن. ✓ تعقيم مراكز الاختبارات في حال رصد حالات إصابة مؤكدة فيها بالتنسيق مع وزارة الصحة و وزارة التعليم.
سابعاً: الاستعداد للعودة الآمنة للمدارس في العام الأكاديمي 2021/2020:
1. وضع تصور للإجراءات العامة الصحة و السلامة للعودة الآمنة للمدارس.
2. إعداد سيناريوهات مقترحة لإجراءات التغذية المدرسية للعام الأكاديمي 2021/2020.
3. إعداد إرشادات الإجراءات الاحترازية الوقائية في المدرسة للعام الأكاديمي 2021/2020.
4. البدء بالإجراءات السنوية الخاصة بمياه الشرب في المدارس و الالتزام بتعليمات ضمان سلامة و نظافة مصادر المياه في المدارس و خطوات جمع عينات المياه في المدارس الحكومية و الخاصة.
5. تم تعقيم جميع مباني المدارس الحكومية التابعة لوزارة التعليم والتعليم العالي قبل بدء العام الدراسي مباشرة
6. تم التعميم على المدارس الحكومية بالية توزيع الطلاب المطلوب حضورهم للمدرسة على جميع الحافلات المخصصة للمدرسة بنسبة 50% من الطاقة الاستيعابية للحافلة والإجراءات المطلوب اتباعها من حيث . ✓ ارتداء الكمامات والقفازات. ✓ قياس درجة الحرارة. ✓ التباعد بين الطلاب في الحافلة. ✓ تعقيم الحافلة المدرسية يومياً. ✓ تخصيص مقعد محدد لكل طالب يلتزم به يومياً. ✓ التهوية المستمرة للحافلة.
ثامناً : الفحوصات الاستباقية للطلبة و العاملين في المدارس و الوزارة:
1. بدأ عمل فحص عشوائي لعينة من المدارس الحكومية و الخاصة و العاملين بها.
2. تم عمل فحص شامل لجميع العاملين في المدارس الحكومية و الخاصة من قبل وزارة الصحة العامة و مؤسسة الرعاية الصحية الأولية و القطاع الصحي الخاص قبل بدء دوام الطلبة للتأكد من خلوهم من المرض. حيث تم فحص ١٩,٧٤٨ من العاملين في المدارس الحكومية و 17.842 من العاملين في المدارس الخاصة من قبل وزارة الصحة العامة و مؤسسة الرعاية الصحية الاولية.
3. تم عمل فحص لجميع العاملين في الوزارة و الذين تتطلب طبيعة عملهم القيام بزيارات ميدانية للمدارس.
4. تم عمل فحص عشوائي للطلبة بعد أخذ موافقة أولياء الأمور مع بدء دوام الطلبة العام الدراسي 2021/2020.

الإجراءات الوقائية و الاحترازية التي تم اتخاذها بقطاع الخدمات المشتركة من بداية ظهور جائحة كورونا

5. عمل فحوصات روتينية للعاملين في المدارس الحكومية و الخاصة من قبل وزارة الصحة العامة.
تاسعاً : تأهيل و تدريب الطواقم التعليمية و الإدارية بالمدارس:
1. تم تنظيم سلسلة من ورش العمل حول الإجراءات الاحترازية للعودة الآمنة للمدارس بالتعاون مع وزارة الصحة العامة و مؤسسة الرعاية الصحية الأولية،
2. بهدف تعريف المجتمع التعليمي بحزمة التدابير الاحترازية و الأدوار و المسؤوليات، و ضمان تطبيق كافة الإجراءات الاحترازية بكل مدرسة للحد من انتشار الفيروس.
3. حيث تم الانتهاء من تدريب جميع مديري المدارس الحكومية و الخاصة و أعضاء لجان الصحة و السلامة بالمدارس على حزمة التدابير الاحترازية و الأدوار و المسؤوليات للتعامل مع السيناريوهات المختلفة في المدرسة.
عاشراً التنسيق مع مركز القيادة الوطني NCC:
1. من خلال المشاركة في غرفة العمليات المشتركة التي تقوم بالتنسيق بين كافة أجهزة الدولة (الصحة و التعليم)، لمتابعة جميع فئات المجتمع التعليمي (طلبة أو معلمين) في حال وجود إصابة مؤكدة أو مخالطة، حيث يتم من خلال غرفة العمليات التواصل مع المدارس للإبلاغ عن حالات الإصابة المؤكدة و متابعة القيام بكافة الإجراءات اللازمة بالنسبة للمصابين و المخالطين في المدرسة.
الحادي عشر: المتابعة و الإشراف للتأكد من جاهزية المدارس و تطبيق كافة الإجراءات الاحترازية في الوزارة و المباني التعليمية:
1. تم وضع خطة لتغطية جميع المدارس الحكومية و الخاصة و التأكد من جاهزيتها قبل بدء دوام الطلبة من خلال قيام موظفي إدارة الصحة و السلامة و إدارة شؤون المدارس الحكومية و إدارة شؤون المدارس الخاصة بعمل زيارات مكثفة و مفاجئة للمدارس.
2. تشكيل فريق من إدارة الصحة و السلامة لمتابعة الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية في مباني الوزارة و رفع تقارير يومية لمكتب الوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة، من خلال عمل جولات يومية في مباني الوزارة لمتابعة الالتزام بالإجراءات الاحترازية التي تضمن تحقيق التباعد الجسدي بين الموظفين والوقاية من العدوى ومكافحتها، مما يسهم في الحد من انتشار فيروس كوفيد- 19، و حماية الموظفين من خطر العدوى أثناء العمل.
3. بدأت إدارة الصحة و السلامة في متابعة الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية في المدارس الحكومية و رياض الأطفال.
الثاني عشر: الحملة الوطنية للتطعيم بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة:
1. جمع و حصر بيانات الكوادر التعليمية و الإدارية و العمالية بالمدارس الحكومية و الخاصة لحملة التطعيم ضد كوفيد-19.
2. جمع و حصر بيانات كوادر الوزارة الراغبين بأخذ التطعيم ضد كوفيد-19.
3. حملة تطعيم مؤسسات التعليم العالي ضد مرض كوفيد-19.
4. جمع و حصر بيانات طلاب الشهادة الثانوية العامة في المدارس الحكومية و الخاصة الراغبين بأخذ التطعيم ضد كوفيد-19.

الإجراءات الوقائية و الاحترازية التي تم اتخاذها بقطاع الخدمات المشتركة من بداية ظهور جائحة كورونا

2- Signage المنصقات

➢ Building Entrance مداخل المباني

➢ Walls الجدران

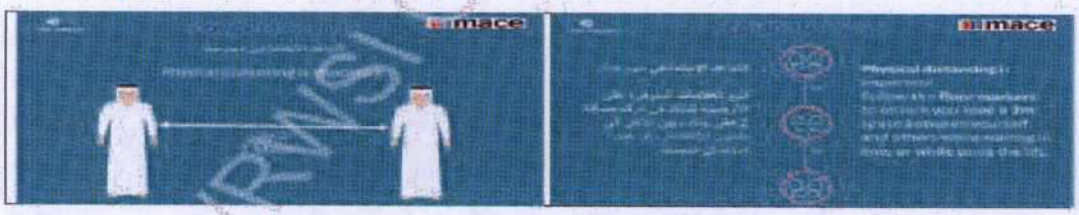

➢ Floors الطوابق

➢ Mosque المساجد

الإجراءات الوقائية و الاحترازية التي تم اتخاذها بقطاع الخدمات المشتركة من بداية ظهور جائحة كورونا

➢ Seated Assembly areas أماكن الجلوس في مناطق التجمع

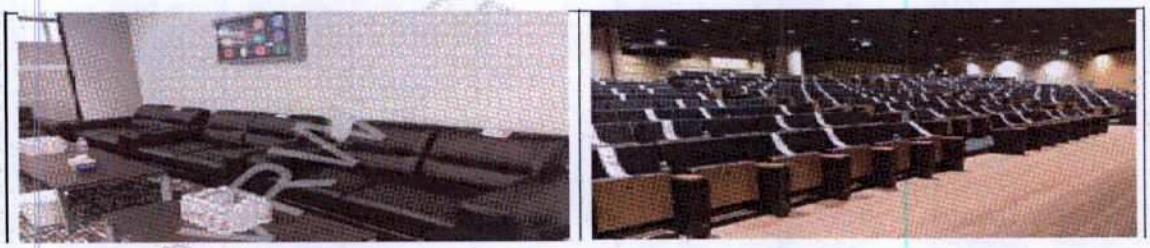

3- PPE معدات السلامة الشخصية

➢ General Areas الأماكن العامة

➢ Lift Gel Dispensers جهاز معقم اليدين في المصاعد

4- Access Policy سياسة الدخول

- All Building Entrance مداخل جميع المباني

5- Disinfection التعقيم

- General Building Disinfection (All Areas) التعقيم العام للمباني (جميع الأماكن)